

المحاضرة الثالثة: ظهور وتطور الفكر التنموي

الفكر التنموي هو مجموعة الأفكار والنظريات التي تسعى إلى فهم وتحسين عملية التنمية في المجتمعات المختلفة. في جوهره السوسيولوجي، هو مفهوم معياري يركز على الكيفية التي يجب أن تتغير بها المجتمعات، متجاوزاً مؤشرات النمو الاقتصادي الضيقة. تطور هذا الفكر عبر مراحل تاريخية متعددة، متأثراً بالسياقات الزمانية والمكانية المتغيرة، وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم.

ظهر الفكر التنموي الحديث بشكل أساسي بعد الحرب العالمية الثانية، مدفوعاً بسياقات الحرب الباردة والقلق من انتشار الشيوعية، حيث ركز على نمو اقتصادي يعتمد على النماذج الغربية للحدثة. تشير الدلائل إلى أن السياقات الزمنية شملت فترات مثل الخمسينيات مع نظرية التحديث، والستينيات مع نظرية التبعية، بينما المكانية ركزت في البداية على الولايات المتحدة وأوروبا، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية وآسيا مع موجة نقد النماذج الغربية.

مر الفكر التنموي بمراحل رئيسة تشمل: مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، مرحلة التحديث (الخمسينيات-الستينيات)، التبعية والاحتياجات الأساسية (السبعينيات)، النيوليبرالية (الثمانينيات)، والتنمية البشرية والمستدامة (التسعينيات فصاعداً)، مع جدل مستمر حول فعاليتها في تقليل اللامساواة. وقد تطور هذا الفكر كرد فعل على الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل أزمة الديون في الثمانينيات، مما أدى إلى تحول نحو التركيز على القدرات البشرية والاستدامة بدلاً من النمو الاقتصادي فقط.

لقد تشكل الفكر التنموي كمسار جدلي، بدأ بفرض نموذج (التحديث)، ثم انتقل إلى نقده الهيكلية (التبعية)، وانتهى بنقد وجوده كخطاب هيمنة (ما بعد التنمية). يظل هذا الحقل المعرفي حيويًا ومرتبطة بالتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية المستمرة.

1.1 السياقات الزمانية والمكانية لتطور الفكر التنموي

الجزء الأول:

تبلور الفكر التنموي كحقل معرفي وممارسة سياسية واقتصادية في سياقات تاريخية متغيرة، متأثراً بتحولات كبرى في العالم منذ القرن الثامن عشر حتى اليوم، أي أن جذوره الفكرية تعود إلى عصر التنوير والثورة الصناعية. مر الفكر التنموي بعدة مراحل تاريخية، ارتبطت كل منها بظروف زمانية ومكانية محددة، وبنظريات اقتصادية واجتماعية وسياسية متباينة.

ظهر الفكر التنموي في البداية في أوروبا الغربية خلال عصر التنوير والثورة الصناعية، حيث بدأت المجتمعات الأوروبية في البحث عن تفسيرات علمية لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي، مقارنةً بالمجتمعات الأخرى. نشأ الفكر التنموي في أوروبا في القرن التاسع عشر كوسيلة للتعامل مع الفوضى الناجمة عن التحضر والتصنيع. بالنسبة لمانك "كانت نظرية التنمية الأولى أوروبية المركزية بطبيعتها لسبب بسيط وهو أن التحول الأصلي إلى الرأسمالية (مع التصنيع والتحضر) حدث في أوروبا. فقد نجحت الثورة الفرنسية ومفكرو عصر التنوير في تدمير يقينيات النظام الاستبدادي القديم". (Munck, 2021, p9)

لاحقاً، انتقل الاهتمام بالتنمية إلى المستعمرات السابقة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مع بروز الحاجة إلى إعادة بناء الدول المستقلة حديثاً وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها. (Meramveliotakis & Manioudis, 2021; Paganelli, 2020)

بحسب مانك "ينظر إلى التطور الاجتماعي باعتباره يتألف من جانبين أو وجهين، وهما التنمية والتحسين. وكان كونت في واقع الأمر مجرد شخصية واحدة في مجموعة من الفلاسفة الأوروبيين الذين روجوا بحماس لمفهوم التنمية باعتباره دليلاً على العمل الاجتماعي. ويمكننا أن نضم إلى هذه القائمة هيجل، وسان سيمون، وسبنسر، ومورجان، وبالطبع ماركس". (Munck, 2021, p10) في الواقع لا تمتلك الماركسية نظرية منهجية للتنمية بحد ذاتها، ولكنها تستطيع أن تتخطى في التنمية الأولى والثانية والثالثة.

تبلور الفكر التنموي في هذه المرحلة حول نظريات المراحل التاريخية للتطور، كما عند آدم سميث وجون ستيوارت ميل ومالتوس. ركزت هذه النظريات على الانتقال الخطي والغائي من المجتمعات البدائية إلى المتقدمة، مع اعتبار التقدم الاقتصادي والاجتماعي عملية حتمية تمر بمراحل متعاقبة. (Meramveliotakis & Manioudis, 2021; Paganelli, 2020) غير أن بعض المفكرين، مثل

سميث، أشاروا إلى أن التطور التاريخي لا يخضع دائماً لنماذج خطية أو حتمية، بل يتأثر بعوامل عرضية وتاريخية. (Paganelli, 2020)

حسب جلال أمين "لم يكن في الكتابات الاقتصادية في ذلك العصر المعروف في تاريخ الفكر الاقتصادي بعصر التجاريين (Mercantilists) الذي ساد في الفترة ما بين 1500-1750 ما يمكن أن يعد نظرية في التنمية". (جلال أمين، 2002، ص 18) يشير جلال أمين إلى أن نظريات النمو والتخلف عرفت تغيرات مختلفة بسبب تغير المصالح السائدة وانتقال مصادر القوة من فاعلين إلى فاعلين آخرين، ولذلك اعتبرها مجرد أفئدة لا تظهر الحقيقة، فحسبه "ما كان يشغل الاقتصاديين الانجليز منذ سميث في 1776 حتى حوالي 1870 هو عوالم زيادة ثروة الأمم (أي ما يطلق عليه الآن بعوامل النمو)، لكن الاقتصاديين

الذين جاؤوا بعدهم اعتبروا النمو أمر بديهي في مرحلة عرفت ازدهار النمو الاقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة، بينما اهتم كينز (1937) بمستوى العمالة بسبب البطالة آنذاك التي نتجت من الأزمة المالية العالمية 1929، أما في مرحلة التضخم الجامح في السبعينات، فقد توجهت الأنظار نحو أسباب التضخم وطرق علاجه". (جلال أمين، 2002، ص ص 7-9)

كان آدم سميث يرى أن التصنيع هو المدخل للتنمية وليست التجارة كما ذهبت إلى ذلك النظرية المركنتالية التي اختزلت الثروة في المعادن الثمينة مثل الذهب. كما رفض الرؤية الفيزيوقراطية التي اختزلت الثروة في الأرض". (بوعزة، 2013، ص 91) وعلى النقيض من ذلك، رأى أن الثروة تركز على العمل وحده، فهو محدد القيمة، حيث أشار في كتابه "ثروة الأمم"، على "دور السوق الحرة والحرية الفردية في النجاح الاقتصادي. سيستخدم الأفراد براعتهم إلى أقصى حد. إذا سعى جميع الأفراد لتحقيق مصالحهم الذاتية الضيقة، فسيستفيد المجتمع بأكمله دون قصد. ستعيق تدخلات الدولة لتخفيف الفقر المبادرة، وستخلق الاستثمار نظراً لاعتمادها على زيادة الضرائب". (Rapley, 2007, p15)

أشار جلال أمين إلى تقلص الاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية في الفترة من 1870 إلى الحرب ع 2 فوفقاً له "شهدت الدول الأوروبية في هذه الفترة نمو اقتصادي سريع جعل التنمية والنمو موضوعاً بديهياً لا يلتفت إليه". (جلال أمين، 2002، ص ص 20-21) في هذا السياق، "يتلاشى الاهتمام البرجوازي بمشكلة التنمية، والتغييرات المؤسسية اللازمة لتحقيقها. ومع ترسيخ أسلوب الإنتاج الرأسمالي وإظهاره ديناميكياً متأسلاً، أصبحت التنمية أمراً مفروغاً منه". (LARRAIN, 1989, p7)

تميز الفكر التنموي الغربي في هذه المرحلة برؤية مادية، خطية وغائية للتنمية، وهذا راجع على هيمنة النظرية الاقتصادية الليبرالية التي ركزت على التنمية الاقتصادية فحسب، ونظرت للإنسان بوصفه "كائناً اقتصادياً"، وهي في الواقع تعبر عن "الرؤية المادية للإنسان (المتحورة حول الأشياء)، التي أضحت تعبيراً عن أسلوب في العيش، وأسلوب في التفكير على حد سواء". (بوعزة، 2013، ص 78) وهي رؤية يشترك فيها كلا النموذجين المسيطرين على النموذج المعرفي للتنمية، سواء النموذج الرأسمالي الليبرالي للتنمية - من الفكر الاقتصادي الفيزيوقراطي التي حصرت الثروة في الأرض وفعل الزراعة، مروراً بالفكر الاقتصادي المركنتالي الذي ركز على التجارة والنقود، وصولاً إلى الفكر الاقتصادي الليبرالي الذي ركز على التصنيع - أو النموذج الاشتراكي الماركسي للتنمية.

"بينما بقية المناطق في العالم فقد كانت خاضعة للحكم الاستعماري الأوروبي، ولذلك، لم يكن موضوع التنمية مطروحاً أصلاً". (جلال أمين، 2002، ص 21) بعد الحرب العالمية الثانية، التي تزامنت مع

حصول الكثير من البلدان المستعمرة على الاستقلال السياسي، أصبحت التنمية موضوعاً مركزياً ومرغوباً فيه، "فكما يرشد الفئار المرتفع البحارة على الشاطئ، كانت التنمية بمنزلة الفكرة التي توجه الدول الناشئة في رحلتها خلال مرحلة ما بعد الحرب. وسواء أكانت دولاً ديموقراطية أو ديكتاتورية، فقد أعلنت التنمية مطمحاً أساسياً لها ولازالت". (ساكس، 2008، ص 7)

وفقاً لجلال أمين في تلك الفترة "بدأت تشيع فكرة حدوث التنمية الاقتصادية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بأنها ممكنة التحقق، وأوكل إلى منظمة الأمم المتحدة تحديد عناصر التنمية الاقتصادية ومتطلباتها. وهكذا تغيرت فجأة فكرة أن التنمية أمر مقصور على مجتمعات بعينها. ويعود الأمر إلى أن النظام الاستعماري قد حل محله نظام جديد". (جلال أمين، 2002، ص ص 22-24)

الفكر التنموي الحديث (ما بعد 1945):

نشأ الفكر التنموي في سياق ما بعد الاستعمار والحرب الباردة. "بعد أن بدأ قادة الحرب العالمية المتحالفون في التفكير في الشكل المحتمل للعالم ما بعد الحرب، عقد هؤلاء مؤتمراً لمناقشة الهيكل الذي سيعطونه للاقتصاد العالمي. عقد هذا الاجتماع في فندق في بريتون وودز Bretton Woods، نيو هامبشاير. بدأ خلال شهر من يوم النصر واستمر ثلاثة أسابيع. غياب الاتحاد السوفيتي أشار إلى الانقسام الوشيك للاقتصاد العالمي إلى كتلتين: الكتلة الرأسمالية الغربية والكتلة الاشتراكية الشرقية. وضع مؤتمر بريتون وودز المخطط الأساسي للاقتصاد الرأسمالي في فترة ما بعد الحرب". (Rapley, 2007, p13)

تحقيقاً لهذه الغاية، "أنشأ مؤتمر بريتون وودز صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، والذي أصبح الأخير معروفاً باسم البنك الدولي. في عام ١٩٤٧، اكتمل نظام بريتون وودز، كما أضحي معروفاً، بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT). صممت جميعها لخلق بيئة تجارية دولية مستقرة وذات تدفق حر قدر الإمكان". (Rapley, 2007, p13)

في الواقع، "كانت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منظمة معاهدات تهدف بمرور الوقت إلى خفض التعريفات، أو الضرائب على الواردات، مما يخفض بالتالي الحواجز أمام التجارة بين الدول الأعضاء. أنشئ صندوق النقد الدولي لتقديم قروض قصيرة الأجل للحكومات التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات، كان من المفترض أن يقرض صندوق النقد الدولي الحكومات الأموال التي تحتاجها لتغطية عجز ميزان مدفوعات، حتى لا تلجأ الحكومات بعد ذلك إلى نوع التكتيكات التي تطلق دوامات حمائية، مما يقلل التجارة. أخيراً، لضمان تدفق البضائع بحرية عبر الحدود، احتاج العالم إلى وسيط عالمي للتبادل،

عملة يقبلها جميع المشاركين في الاقتصاد. نظرًا لأن البنك الدولي لم يكن لديه سلطة إصدار العملة، تولى الدولار الأمريكي هذا الدور". (Rapley, 2007, p14)

لقد "كان هذا هو المناخ السياسي والفكري الذي ولد فيه العالم الثالث في نهاية الحرب العالمية الثانية. كان العالم الصناعي قد استقطب بين الرأسمالية والشيوعية السوفيتية، بينما استولى شكل جديد من الليبرالية السلطوية على الغرب الرأسمالي. أصل مصطلح "العالم الثالث" يعود للدول التي لم تكن رأسمالية متقدمة (العالم الأول) ولا شيوعية (العالم الثاني). عمليًا، أصبح "العالم الثالث" يشير إلى جميع الدول النامية، وتشمل تلك التي تسمى نفسها شيوعية". (Rapley, 2007, p18) حيث سعت الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، إلى تشكيل اقتصادات الدول النامية لمنع انحيازها نحو الاتحاد السوفيتي. زمنيًا، بدأ الفكر التنموي في الأربعينيات "مع خطاب ترومان في 12 جانفي عام 1949 الذي وصف نصف الكرة الجنوبي "مناطق متخلفة، وأنتج قاعدة معرفية لكل من النزعة التدخلية المتعجرفة من الشمال، والإشفاق على النفس في الجنوب"، (ساكس، 2008، ص 8-9) ليتطور هذا الفكر في الخمسينيات مع نظريات التحديث في الولايات المتحدة.

شهدت هذه المرحلة بروز الفكر التنموي كحقل مستقل، مع ظهور نظريات التحديث التي رأت أن التنمية تعني تقليد النموذج الغربي في التصنيع والتحضر والتعليم. مكانيًا، كان مركزياً في أمريكا اللاتينية مع نظرية التبعية في الستينيات، وفي آسيا الشرقية مع نماذج التنمية المدعومة من الدولة في السبعينيات.

تبلور الفكر التنموي كحقل معرفي متعدد التخصصات يجمع بين الاقتصاد والسوسيولوجيا والسياسة، مستجيباً للسياقات التاريخية العالمية مثل ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. يعود جذوره إلى أفكار التقدم في العصور القديمة، مثل مفهوم أرسطو لـ "eudaimonia" (الازدهار البشري)، لكنه تبلور حديثاً في الأربعينيات كما أشرنا سابقاً مع خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان عام 1949، الذي حدد "العالم النامي" كم منطقة تحتاج إلى تدخل للنمو الاقتصادي، مدفوعاً بمخاوف جيوسياسية من انتشار الشيوعية، بما أن الاتحاد السوفياتي أول دولة جرى فيها التحول الصناعي خارج الرأسمالية، ومنذ ذلك الحين "أضحت التنمية سلاحاً للتنافس السياسي" (ساكس، 2008، ص 10).

زمنيًا، تطور هذا الفكر كرد فعل على الأزمات مثل إعادة إعمار أوروبا عبر خطة مارشال (1948-1951)، حيث واجه العالم الغربي تحدياً جديداً يتمثل في إعادة بناء دول - وقارة بأكملها في أوروبا - دمرتها الحرب. وقد ألهمت نماذج التنمية في الجنوب العالمي. مكانيًا، كان مركزياً في الغرب (الولايات

المتحدة وأوروبا) في البداية، ثم انتقل إلى أمريكا اللاتينية مع نظريات التبعية في الستينيات، وإلى آسيا الشرقية مع نماذج الدولة التنموية في السبعينيات، مما يعكس تنوع السياقات الجيوسياسية والاقتصادية.

بعد الحرب العالمية الثانية، وفي أعقاب تفكك الاستعمار الأوروبي، شهدنا ظهور ما قد نطلق عليه "التنمية الثانية". وكان ذلك بمثابة تولي الولايات المتحدة لدور القوة العالمية المهيمنة الجديدة، وبلورة خطاب "التنمية" ليحل محل السياسات الاستعمارية الجديدة التي فقدت مصداقيتها. وبالنسبة لأرتورو إسكوبار، "كان هذا الخطاب الجديد للتنمية، مثل خطاب الاستشراق، "آلية لإنتاج وإدارة العالم الثالث... وتنظيم إنتاج الحقيقة حول العالم الثالث" (إسكوبار 1992، ص 413). حيث استولى هذا الخطاب على نموذج التنمية في القرن التاسع عشر، و"حدثه" لإنتاج "تنمية ثانية" مناسبة للغرض (الإمبريالي) في القرن العشرين.

في الخمسينيات، سادت نظرية التحديث، التي رأت التنمية كعملية خطية نحو النماذج الرأسمالية الغربية. اقترح والت روستو في كتابه "The Stages of Economic Growth" (1960) خمس مراحل: المجتمع التقليدي، الشروط المسبقة للإقلاع، الإقلاع، الدفع نحو النضج، وعصر الاستهلاك الجماهيري. كما ساهم آرثر لويس Arthur Lewis (1954) بنموذج الاقتصاد المزدوج، الذي يركز على نقل الفائض العمالي من الزراعة إلى الصناعة. هذه النظرية تبلورت في سياق الحرب الباردة، حيث استخدمت كأداة لتعزيز الرأسمالية مقابل الشيوعية، مع تطبيقات في دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية. ومع ذلك، انتقدت لتجاهلها التفاوتات الهيكلية الناتجة عن الاستعمار.

في هذه الفترة ظهر حقل معرفي فرعي جديد في الاقتصاد يطلق عليه بـ "اقتصاديات التنمية"، ينصب اهتمام هذا الحقل على العالم الثالث المتخلف، وبالتالي أصبح موضوع التنمية أو النمو موضوعا مستقلا عن بقية الظواهر الاقتصادية، وهذا الأمر يرجع وفقل لجلال أمين إلى اعتقاد الاقتصاديين بأن مشكلات ذلك الجزء من العالم "المتخلف" تستحق أن تختص بمعالجة مستقلة، ومن ثم ظهر اقتصاديات التنمية كجزء مستقل عن الكتابات الاقتصادية". (جلال أمين، 2002، ص ص 15-16)

في الستينيات والسبعينيات، نشأت نظرية التبعية كرد فعل على فشل التحديث في تقليل الفقر. طورها مفكرون مثل أندريه غوندر فرانك (1969) وفرناندو هنريكي كاردوسو (1979)، الذين رأوا أن الدول النامية (الطرفية) تستغل من قبل الدول المتقدمة (النواة) عبر الرأسمالية العالمية. تبلورت هذه النظرية في أمريكا اللاتينية، مستوحاة من النظرية الهيكلية، التي دعت إلى استبدال الواردات بالإنتاج المحلي لتجنب تدهور شروط التجارة. سياسياً، أثرت في حركات مثل المجموعة غير المنحازة، لكنها واجهت تحديات مع أزمة الديون في الثمانينيات.

في هذه المرحلة بدأت الانتقادات تتصاعد ضد نماذج التنمية الغربية، مع بروز نظريات التبعية والعالمية التي ركزت على علاقات القوة والهيمنة بين الشمال والجنوب، وأثر الاستعمار والاقتصاد العالمي على التنمية المحلية. حيث ظهرت دعوات لتبني نماذج تنموية بديلة تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.

مع الثمانينيات، أي مرحلة النيوليبرالية والتكيف الهيكلي، سيطر المنظور النيوليبرالي عبر إجماع واشنطن (Washington Consensus 1989)، الذي روج للتحرير الاقتصادي، الخصخصة، والتكيف الهيكلي، مدعوماً من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تبلور هذا الفكر في سياق صعود ريغان وثاتشر، وانهيار الاتحاد السوفيتي (1991)، مما أدى إلى تحول نحو الأسواق الحرة في دول مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ومع ذلك، أدى إلى زيادة الفقر في بعض المناطق، مما أثار نقداً متصاعداً.

وفقاً لمانك "بعد انهيار الشيوعية وصعود العولمة في تسعينيات القرن العشرين، يمكننا أن نكتشف شكلاً ثالثاً مميزاً للتنمية قد نطلق عليه التنمية الثالثة. لقد مهد التمايز الداخلي للعالم الثالث مع ظهور "تمور شرق آسيا" في ثمانينيات القرن العشرين وظهور تقسيم دولي جديد للعمل الطريق أمام مشروع تنمية هيمني جديد في تسعينيات القرن العشرين". (Munck, 2021, p12) فالعولمة ككل مشروعاً أو نموذجاً تنموياً جديداً يمكننا أن نسميه العولمة أو التنمية الثالثة.

في التسعينيات، تحول الفكر نحو التنمية البشرية، مع أمارتيا سين (1985) مؤسس مقاربة القدرات (Capabilities Approach) الذي عرف التنمية كتوسيع قدرات وحريات الإنسان، ومهوبوب الحق الذي طور مؤشر التنمية البشرية (1990). تبلور هذا في سياق العولمة والأزمات البيئية، مع تقرير برونديتلاند (1987) الذي أدخل مفهوم التنمية المستدامة، محذراً من حدود النمو. مكانياً، أثر في آسيا مع نماذج الدولة التنموية (مثل اليابان وكوريا)، وزمنياً، تزامن مع أهداف الألفية (2000) وأهداف التنمية المستدامة (2015).

بظهور العولمة وتنامي الوعي البيئي والثقافي، وفشل النماذج التقليدية في تحقيق تنمية مستدامة. تبلور الفكر التنموي المعاصر حول مفاهيم التنمية المستدامة، التي تدمج بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتؤكد على أهمية المعرفة والابتكار والثقافة في تحقيق التنمية (Meramveliotakis & Manioudis, 2021). كما ظهرت اتجاهات نقدية تشكك في جدوى النماذج الشمولية وتدعو إلى تعددية معرفية ومقاربات محلية. في العقود الأخيرة، برزت نظرية ما بعد التنمية (وولفغانغ ساكس، 1992؛ أرتورو إسكوبار، 1995)، التي تنتقد التنمية كبناء غربي يفرض ثقافة استهلاكية، داعية إلى المعارف المحلية

والحركات الشعبية. هذا التبلور حدث في سياق العولمة بعد 1990، مع تأثير حركات البيئة والسكان الأصليين، كما في أمريكا اللاتينية والهند.

جدول المراحل التاريخية الرئيسية للفكر التنموي

المرحلة	الفترة الزمنية	السياقات الرئيسية (زمنية/مكانية)	النظريات الرئيسية والمفكرون	السياسات الرئيسية
التحديث	1950s–1960s	ما بعد ح ع 2، الحرب الباردة، أوروبا والو.م.أ	روستو (مراحل النمو)، لويس (الاقتصاد المزدوج)	استبدال الواردات، الاستثمار الأجنبي
التبعية والبنوية	1960s–1970s	الاستعمار الجديد (أمريكا اللاتينية)	فرانك، كاردوسو، والرشتاين (نظام العالم)	فك الارتباط، استبدال الواردات
الاحتياجات الأساسية	1970s	فشل النمو (عالمي)	منظمة العمل الدولية	التركيز على الفقر والخدمات الأساسية
النيوليبرالية	1980s–1990s	أزمة الديون، انهيار الشيوعية (عالمي)	إجماع واشنطن، كروغمان	الخصخصة، التحرير الاقتصادي
التنمية البشرية والمستدامة	1990s–اليوم	العولمة، الأزمات البيئية (آسيا، عالمي)	أمارتيا سين (القدرات)، بروندتلاند (الاستدامة)	أهداف التنمية المستدامة، تعزيز القدرات البشرية

خاتمة

الفكر التنموي لم يولد دفعة واحدة؛ بل نشأ كحقل معرفي-سياسي متداخل مع إعادة ترتيب عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، ومع خبرات الاستعمار وما بعده، ومع تفاعل مؤسسات دولية (بنك عالمي، صندوق النقد، هيئة الأمم المتحدة) والسياسات المحلية. هو مزيج من مشاريع إصلاح اجتماعي وسياسات اقتصادية ونقاشات نظرية حول "ما معنى التقدم" و"من يحدده" و"كيف يقاس".

تبلور الفكر التنموي عبر تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بدءًا من المرحلة التأسيسية القائمة على النموذج الخطي للتحديث، مرورًا بالمراحل النقدية (التبعية، النظام العالمي)، ثم

مرحلة الهيمنة النيوليبرالية، وأخيرًا مرحلة ما بعد التنمية والبدائل المحلية والإنسانية. الفكر التنموي غير محايد معرفيًا، فهو إنتاج معرفي يتمخض داخل سياقات قوة دولية وتاريخية (استعمار، حرب باردة، مؤسسات مالية دولية). لذلك أي مقارنة تحليلية يجب أن تكون واعية لهذه الخلفيات. تطور مستمر ومتعدد الأصوات لا وجود لنموذج واحد صالح عالميًا؛ الحقل اليوم متعدد الأصوات: اقتصاديون، سوسيولوجيون، علماء سياسة، أنثروبولوجيون، ناشطون بيئيون. أما أجندة البحث المعاصرة فتركز على العدالة، القدرة، الاستدامة، وديناميكيات سلطة/شبكات جديدة (سلاسل القيمة العالمية، استثمارات جنوب-جنوب، وحوكمة متعددة المستويات).

ويبقى السؤال المركزي: هل يمكن تحقيق تنمية حقيقية في ظل بنى اقتصادية عالمية غير متكافئة؟ هذا ما تحاول الفكر التنموي النقدي المعاصر الإجابة عنه.

اعداد د. فتيش وسيم